الجـريـمـة الإلكـترونيـة

"تحولات الجريمة فى عصر العولمة"

تأليف: ديفيد وول*

ترجمة وعرض

ريـاب رشـاد**

مقدمـة

ترجع أهمية هذا الكتاب إلى إلقائه الضوء على جرائم تعد حديثة نوعا ما مقارنة بالجرائم التقليدية – التى انتشرت فى القرن التاسع عشر وكانت عقوبتها السجن – كونها سريعة ومتغيرة ، ويصعب تكيفها قانوناً ، أو التعامل معها ، أو حتى إيجاد عقوبات لها باعتبارها جريمة تهدد الحريات .

ويقدم الكاتب – وهو أستاذ العدالة الجنائية وعميد كلية الحقوق بجامعة ليدز إنجلترا – من خلال صفحات الكتاب نظرة شاملة للأشكال المتنوعة للجرائم الإلكترونية المعاصرة ، ويتميز الكتاب بقوة المعلومة وشموليتها ، كما يعتبر مرجعاً مثالياً للطريقة التى غيرت بها الاتصالات الإلكترونية عالم الجريمة وكيفية السيطرة عليها .

ويناقش الكاتب ما هو معروف عن الجريمة الإلكترونية ليفصل بين التعبير البلاغى عن قيمة المخاطرة والحقيقة القائمة ، كما يوضح أن زيادة استعمال

* David S. Wall, Cyber Crime: The Transformation of Crime in Information Age, Crime and Society Series, UK, USA, Polity Press, 2007 .

** اخصائى ، قسم بحوث الجريمة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الأشخاص للحاسب الآلى وشبكات الاتصالات الدولية قد أثر فى طبيعة الأنشطة الإجرامية ، وكيفية الاستجابة لها .

كما يشير إلى اكتشاف جيل جديد - ثالث - من الجرائم الإلكترونية التلقائية ، والتى تعتمد فى انتشارها على تكنولوچيا الشبكات (حيث الجيل الأول هو جرائم الحاسب الآلى ، والجيل الثانى هو الهجوم على الإنترنت والحواسب) .

ورغم أن هذا الكتاب يميل إلى التركيز على هذه النوعية من الجرائم الإلكترونية ، فإنه يحاول توضيح النطاق الواسع من السلوك الذى يشار إليه بمسمى الجريمة الإلكترونية ، وإبرازه من وجهات نظر متعددة : قانونية ، وعامة ، وخبيرة ، كما يبحث أوجه الاختلاف بينها .

ويشير الكاتب إلى أن استطلاعات الرأى الخاصة بالضحايا واستدلالات الشرطة والتهم الموجهة للمذنبين لم تشهد أرقاما عالية - رغم توقع العكس - ورغم ذلك ، فإن الإحصاءات المحلية لا تمثل الصورة العالمية ، حيث تكمن الخطورة الحقيقية فى التأثير الاجمالى العالمى ، حيث إننا دخلنا عالم التأثيرات الأقل والجرائم متعددة الضحايا .

وهذا التقلص الشديد فى حجم الجريمة يخلق عددا من التحديات الهامة لسيادة القانون وتعامل الشرطة مع المذنبين : فمن ناحية ، أن أنظمة العدالة الجنائية غير مجهزة للتعامل مع هذه النوعية من الجرائم ، ومن ناحية أخرى ، فإن حقيقة الجريمة الإلكترونية - الحقيقة الرقمية - هى أنه كلما توسع انتشار السلوك بواسطة التكنولوچيا الحديثة كلما زادت القدرة على التحكم فيه بواسطة نفس التكنولوچيا .

واستناداً إلى هذه الخلفية ، قام المؤلف بمحاولة للفحص الدقيق لتحديد القوانين التى تفرضها الجريمة الإلكترونية على نظام العدالة الجنائية والمدنية على المستويين المحلى والدولى .

ويهدف الكتاب إلى اكتشاف عصر جديد للنشاط الإجرامى – الجريمة الإلكترونية – وذلك بإلقاء الضوء على العلاقة القديمة بين الجريمة والتكنولوچيا ، وكيف أن الإطار الزمنى الذى يحدث أثناء السلوك الضار يتغير بقوة ليصبح أقصر كثيراً فى عصر الشبكات ، وأن المدة الزمنية اللازمة لتحول فرصة ارتكاب جريمة إلكترونية إلى موجة من الجرائم يمكن أن تقاس بالدقائق بدلاً من الشهور والسنين .

وكأحد التبعيات ، فإن تكنولوچيا الشبكات أصبحت أكثر من مجرد مضاعف قوة ، وذلك ليس فقط بسبب انتشار الأفكار الخاصة بارتكاب الجرائم والتحقيق فيها ومنعها على نطاق عالمى ، وإنما بسبب توافر مستويات مرتفعة من قدرة الحواسب والتى تمكن الأفكار من الدخول فى حيز الممارسة عبر الشبكات العالمية .

وبالرغم من نشر الكتاب عام ٢٠٠٧ فإن التقرير الوارد فيه يعتبر تاريخياً معبراً عن حاضر الجريمة الإلكترونية . ووفقاً لنظرية المعرفة ، فإنه بدون معرفة تاريخية للسلوك الذى نطلق عليه "الجريمة الإلكترونية" فكيف لنا فهم ماهيته وفى أى اتجاه يتطور .

الجمهور المستهدف والإطار المنهجى

إن النقطة المرجعية الأكاديمية لهذا الكتاب هى التقاطع بين القانون – يقصد بها القانون الفعال – وعلم الجريمة ؛ وذلك لأن كثيرا من السلوكيات الضارة على الإنترنت لا تقع بالضرورة فى نطاق مواد القوانين الجنائية أو المدنية ، بل يتم وضعها فى إطار من الخطاب الواسع عن الأمن العام وسيادة القانون .

ويستهدف الكتاب الطلبة الجامعيين وطلاب الدراسات العليا والخريجين ، بالإضافة إلى المجتمعات المهنية المشاركة فى صنع السياسات ، أو ممارسة كل ما يتعلق بالجريمة الإلكترونية .

إن سرد الكتاب مبنى على تحليل شديد المعرفة بالأحداث ، ويعتمد على نطاق من المادة المتعددة ، وفى ذلك يمكن الرجوع إلى ماكتبه سام ماك كواد عام ٢٠٠٦ حول منظور عام للجريمة الإلكترونية وقضايا الإدارة .

إن المعلومات المعتمدة على الشبكات لها قابلية الانتشار الحر فى كل الاتجاهات ؛ مما يخلق موجات متعددة من المعلومات غالباً ما تكون متضاربة عن الجريمة الإلكترونية ؛ مما يسبب إساءة وضررا وأيضاً وجود ضحايا ، كما أنها تتملص من الرقابة وسيطرة النشر ، والتى كانت علامة تميز عصور الإعلام السابقة .

ونجد أن بعض مصادر المعلومات التى اعتمدها الكتاب هى نتائج تقارير إخبارية نزيهة وموثوق بها والبعض الآخر لا ، كما اعتمد – أيضاً – على نتائج بحوث أكاديمية واستطلاعات رأى أجرتها وكالات حكومية وغير حكومية لها اهتمام بهذه النوعية من الجرائم . كما حاول الكاتب البحث عن مصادر معلومات أصلية ومستقلة لتأكيد مصداقية المعلومات ، واتباع مثل هذا المنهج قد ساعد على طرح عدة قضايا جدلية .

إن المنظور الواقعى الرقمى المتبع هنا يجب ألا نخلط بينه وبين النظرية الفنية للواقع الزائف (Pseudo -Realism) أو أن يناظر الواقع اليسارى (Left - Realism) ، بل إنه ينبع من عمل ليسج ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وجرين ليف ١٩٩٨ ، وقد تم اتباع هذا المنهج هنا لوضع الجريمة الإلكترونية فى سياق نصى ، وهو – بالضرورة – منهج متعدد الخطاب ، حيث عرَّف الجريمة

الإلكترونية – مثل الجريمة العادية – على أنها شكل من أشكال السلوك الذى ينتشر من خلال التكنولوچيا ، وأيضاً من خلال القيم القانونية والاجتماعية والمحركات الاقتصادية .

والعلاقة المتداخلة بين هذه المؤثرات الأربعة لا تشكل فقط التصميم الرقمى للفرص الإجرامية ، بل إنها – أيضاً – تزودنا ببعض التوجيهات لإيجاد حلول لنفس الأضرار .

التساؤلات الرئيسية

من خلال الهدف الرئيسى لاستكشاف تحولات الجريمة فى عصر العولمة والمعلومات ، فسنجد أن الكاتب يبحث عن الإجابة لعدة أسئلة بحثية رئيسية محاولاً الإجابة على كل منها فى فصل مستقل .

وسنستعرض هذه التساؤلات فيما يلى :

- ما الجريمة الإلكترونية وماذا نعرف عنها ؟

يحاول الكاتب إيجاد تعريف من خلال البحث فى أصل مصطلح الجريمة الإلكترونية نفسه ، وفى المحاضرات المتنوعة التى توضح معناه ، وذلك قبل الاستكشاف الدقيق للتوتر الموجود بين الطرق المختلفة التى من خلالها تتم معرفة ماهية الجرائم الإلكترونية .

- كيف غيرت التكنولوچيا المعتمدة على الشبكات الفرص المتاحة للنشاط الإجرامى ؟

يبحث المؤلف فى ظهور المجتمع المعتمد على الشبكات ، وكذلك التكنولوچيا المعتمدة على الشبكات ، ثم يبحث فى الطرق التى من خلالها وجدت الصفات المميزة لكل منهما بتحويل السلوك الإجرامى ، وخلق أساليب جديدة للنشاط الإجرامى .

- كيف تغير النشاط الإجرامى فى عصر المعلومات ؟

يحاول الكاتب – هنا – أن يحدد بدقة التحديات المتنوعة لنزاهة أنظمة الحواسب ؛ وذلك للتمكن من الوصول إلى الحدود المؤسسة فى الفضاء والتى تم بالفعل الاستقرار على ملكيتها والتحكم فيها . كما يناقش الجرائم التى لها علاقة بالحاسب الآلى . وجزء كبير من النقاش – هنا – يركز على التباديل المتنوعة للسرقة الإلكترونية (وهى سلوك فى الفضاء الإلكترونى يتميز بحب الامتلاك والخداع) ، كما يبحث من خلال نفس الفصل فى الجرائم الإلكترونية المتعلقة بالمحتوى ، وذلك فى سياق ثلاث نقاط هامة : المواد الإباحية ، والعنف ، والاتصالات المسيئة .

- كيف يستمر النشاط الإجرامى فى التغير فى عصر المعلومات ؟

ينظر الكاتب – هنا – إلى ضحايا التكنولوجيا ، وكيف أنها خلقت جيلا جديدا تماماً من الجرائم الإلكترونية . وهو أيضاً يتأمل بعض المشاكل المعلوماتية التى تثار حول التعرف على المسيئين وضحاياهم ، ومحاولة تحديد المفاهيم المعروفة عن المسىء والضحية ، على اعتبار أن كلاً منهما أساساً محورياً لفهم القانون وعلم الجريمة .

- كيف يتم تأمين الفضاء الإلكترونى ، وبواسطة من ؟

حاول الكاتب عند الإجابة على هذا التساؤل رسم إطار العمل المرن والذى يشكل السلوك على الإنترنت ، وذلك فى محاولة لتوضيح وشرح كيف يتم الحفاظ على القانون والنظام على الإنترنت حالياً .

ثم يقوم بتعريف التحديات المطروحة بواسطة الجرائم الإلكترونية لعمليات العدالة المدنية والجنائية قبل اللجوء إلى تكليف "الشرطة العامة" بالقيام بالحراسة وتأمين الفضاء الإلكترونى – الإنترنت – لحساب نظام العدالة الجنائية .

- كيف يتم تنظيم منع الجرائم الإلكترونية؟

يدرس المؤلف – هنا – التحديات للتنظيم ، وذلك بالتركيز على العمليات التى تحكم السلوك على الإنترنت ، والأدوار التى يلعبها كل من القانون والتكنولوچيا والمؤثرات الأخرى فى تنظيم الفضاء الإلكترونى وحمايته فى محاولة للحد من ارتكاب الجرائم الإلكترونية .

الاستخلاصات

إذا تتبعنا خطوات رحلة هذا الكتاب سنجد أن :

أولاً : مصطلح الجريمة الإلكترونية دخل الآن اللغة العامة ، وأن لهذا المصطلح معنى أكبر إذا تم فهمه من خلال انتشار السلوك الإجرامى بواسطة التكنولوچيا المعتمدة على الشبكات بدلاً من مجرد إعداد قوائم بالأفعال الإجرامية نفسها . فلابد من التفكير فيما سوف يحدث إذا أزلنا الإنترنت من النشاط فإننا نستطيع أن نعرف ثلاثة أجيال متتابعة من الجريمة الإكترونية ، والتى تعرض مستويات مختلفة (معلوماتية ، عالمية ، معتمدة على الشبكات) من الانتشار بواسطة التكنولوچيا ، وثلاث مجموعات مختلفة من السلوكيات الإجرامية الإلكترونية القوية .

ثانياً : لابد من التمييز بين الأجيال المختلفة للجرائم الإلكترونية ، وذلك لأسباب تحليلية وأمنية ؛ لأن الجيلين الأول والثانى يميلان بالفعل إلى الخضوع إلى قوانين موجودة فعلاً ، والخبرة المهنة الموجودة يمكن الاستعانة بها للممارسة وفرض سيادة القانون . ولذلك فإن أى مشاكل قانونية تثار

تكون على صلة بالإجراءات القانونية الموجودة بالفعل . أما التحدى الأكبر فيقع فى التعامل مع الجيل الثالث ، حيث يوجد فراغ تشريعى يواجه مثل هذه النوعية من الأفعال الإجرامية . والأجيال الثلاثة هى :

- الجيل الأول من الجرائم الإلكترونية هو جرائم عادية وتقليدية ، ولكن تتم باستعمال الحاسب الألى عادة كوسيلة للاتصال أو لجمع المعلومات لتساعد على التخطيط للجريمة ، فإذا قمنا بإزالة الإنترنت سيبقى سلوك عادى ؛ لأن الجناة سيتحولون إلى أشكال أخرى من الاتصالات المتوافرة .
- الجيل الثانى ، وهو الجرائم الإلكترونية المهجنة ، أى أنها جرائم تقليدية ولكن قامت تكنولوچيا الشبكات بخلق فرص عالمية جديدة تماماً لها ، فإذا أزلنا الإنترنت ستستمر بوسائل أخرى ، ولكن ليست على نطاق عالمى .
- الجيل الثالث وهو جرائم التكنولوچيا الحقيقية والتى هى نتاج الإنترنت ، فإذا قمنا بإزالة الإنترنت سوف تختفى .

وهذا الجيل الأخير يتضمن التسلل ، والتصيد ، وتزوير العناوين ، وأشكالا متنوعة من قرصنة الملكية الفكرية على الإنترنت . ومن الصفات الظاهرة لهذا الجيل الثالث هى العلاقة الآلية بين الجانى والضحية .

وترجع أهمية عرض الأجيال المختلفة السابقة من الجرائم الإلكترونية ؛ لأنه يوجد ميل للخلط بين الجرائم التى تستعمل الإنترنت والجرائم التى خلقها الإنترنت .

ثالثاً : على الرغم من أن الجرائم الإلكترونية يتم دمجها مع بعضها بشكل متزايد بسبب تحويلها إلى شكل آلى بواسطة البرامج الضارة ، فإن واجهة كل منها مازالت لها دوافع محددة ، والتى تقع تحت واحدة من التصنيفات التالية (ومن هذه الناحية يمكن ربطها بقوانين موجودة بالفعل مع الخبرات المتحدة معها فى أعمال القضاء) :

- ◇ جرائم الحاسب الآلى : تهاجم مصداقية آلية الوصول إلى الشبكات (وتتضمن القرصنة وكسر الشفرات للبرامج ، والتخريب الإلكترونى ، والتجسس ، DDS ، والفيروسات) .
- ◇ جرائم تتم بمساندة الحاسب الآلى : تستخدم حواسب آلية معتمدة على الشبكات للتعامل مع الضحايا بنية الحصول على أموال بشكل غير أمين ، أو على خدمات أو بضائع (النصب ، والاحتيال .... إلخ) .
- ◇ جرائم المحتوى للحاسب الآلى : تتعامل مع المحتوى غير القانونى على أنظمة الحاسب الآلى المتصلة بالشبكات ، وتتضمن تجارة وتوزيع المواد الإباحية ، بالإضافة إلى نشر جرائم الإعتداءات .

رابعاً : إن قوات الشرطة المحلية لا تستطيع أن تواكب المتطلبات للتحقيق فى الجرائم التى تنتج من الشبكات الإلكترونية العالمية ؛ وذلك بسبب التباين بين التوقعات والحقيقة ، لأن الشرطة العامة تلعب دورا صغيرا فى عملية التأمين العام للشبكات للسيطرة على الفضاء الإلكترونى .

ولكن ذلك لا يعنى أن الفضاء الإلكترونى لم يؤمن ولا أن نشاط الشرطة غير كفء أو غير مؤثر ، ولكن يجب فهم الدور الذى تلعبه الشرطة فى النطاق الواسع من الهندسة غير الرسمية للشبكات ، والعقد الأمنى لتأمين الإنترنت

والذى يتألف من مستخدمى الإنترنت ، ومجموعات المستخدمين ، وموفرى البنية الأساسية للشبكات ، ومنظمات أمن الشبكات ، ومنظمات حكومية وغير حكومية ليست ذات صلة بالشرطة ، ومنظمات الشرطة العامة ، وهذه الأخيرة لا تطبق فقط القانون ، ولكن تحافظ على النظام بطرق مختلفة .

وبدمج هذه الشبكات مع بعضها البعض نعطى بداية لجعل عملية السيطرة أكثر تأثيراً : التحالفات الدولية للمنظمات ، والتحالفات والشراكات متعددة الوكالات ، وأيضا سياسات التنسيق الدولية .

فهذه التحالفات والشراكات تمكن الشرطة من توسيع نطاق عملها على مستوى رمزى ومعيارى ، وذلك بإعادة تكوين المبادئ الأساسية – للولاية العامة – للتأمين على نطاق عالمى ، وبذلك تحل بعض التناقضات التى تواجها ، وعلى مستوى عملى فهى تمكنها من أداء وظيفتها الجديدة كوسطاء للمعلومات* .

ومن التحديات الضخمة العمل بكفاءة بالشراكة مع القطاع الخاص لتهذيب السياق الأخير فى اتجاه الاستخدام المتكرر لتكنولوچيا المراقبة ؛ وذلك لتقوية الأمن عن طريق الإمساك بالجناة ومنع الجريمة نهائياً .

إن الواقع الرقمى للفضاء الإلكترونى يفترض أن نفس التكنولوچيا التى تسبب الجرائم الإلكترونية من المحتمل أن تصبح جزءا من الحل ، ولكن فقط بشكل جزئى ؛ لأن الحلول يجب أن توضع فى أطر مقبولة قانونياً واجتماعياً واقتصادياً وتكنولوچيا وهى التى تحدد موضع الواقع الرقمى .

* المعلومات هنا تعنى بيانات الانتقال والتحرك عبر الإنترنت وقيمتها الظاهرة والإدراكية .

الخاتمـة

نحن نتعلم بالتدريج عن أثر تكنولوچيا الشبكات على السلوك الإجرامى ، وبذلك نتعلم طرق أكثر قبولاً وتأثيراً للتعامل معها . ويتم الآن إجراء البحوث التجريبية بشكل متزايد حول ضحايا الإنترنت عن طريق نطاق واسع من المنظمات ، وخاصة مجالس التمويل الأكاديمى .

إن نتائج هذه البحوث واستطلاعات الرأى* سوف تثمر بيانات تجريبية مفيدة حول الضحايا ، والتى سوف تعدل بعض المعلومات الخاطئة التى سادت فى العقد الماضى .

وحالياً يتم فى العديد من الدول مراجعة وتنسيق القوانين بطرق مختلفة ؛ وذلك بسبب التنوع فى المناظرات المحلية والإجراءات القانونية استجابة لاهتمامات سياسية وعامة أثيرت بسبب المناظرات حول الجرائم الإلكترونية .

إن الهدف الأساسى من تلك البحوث هو عدم تأثر كل المستخدمين بأخطاء قلة منهم ، وهنا فإن الحلول التكنولوچية أصبحت أسهل وأقل فى الاعتراض عليها ، خاصة عندما تتم تلقائياً .

وهنا لابد من الإصغاء إلى هورك هيمر وأندرو فى مقالهم الجدلى التنوير (Dialectic of Enlightenment) عن استعمال التكنولوچيا لحل كل مشاكلنا الفكرية .

* استطلاع الرأى حول الجريمة المحلية بالولايات المتحدة الأمريكية (NCVS) (US National Crime Victimisation Survey) .

* استطلاع الرأى حول الجريمة البريطانية UK (2003)

* برامج الشرطة البريطانية حول نضوج إمكانات التعامل مع الجريمة الإلكترونية National Hi-teck Crime Unit .

وببساطة ، فإن تطبيق "برامج التأمين" للقيام بعمل بحث متطور للكلمات والذى يستبعد كل ما هو غير مرغوب فيه قد يسبب مشكلة شديدة ، كما لاحظ سيرف ، ٢٠٠٣ أنه لا توجد مرشحات إلكترونية يمكن أن تفصل الحقيقة عن الخيال .

ويرى الكاتب فى ختام الكتاب أن هناك قصورا فى إيجاد توازن بين حفظ النظام وتنفيذ القانون ، وإن إيجاد هذا التوازن بين مطالب القانون والحماية الإجرائية هو ماسيمكننا من تحجيم المذنبين .

وهنا أشار سكوت أدمز ، ١٩٩٨ إلى أن التكنولوچيا الجديدة ستسمح للشرطة بحل كل الجرائم بنسبة ١٠٠٪ ، ولكن الجانب السئ فى الصورة هو أننا سندرك أن ١٠٠٪ أيضاً من السكان مجرمون بما فيهم الشرطة .

وبدون هذا التوازن ستظل العلاقات العملية فى المجتمع المتحول تنتج تأثيرات عكسية .

ويدعو الكاتب – فى النهاية – إلى التفاؤل بإيجاد هذا التوازن مع الدعوة إلى إمكانية تحقيقه ، وأن ندع التكهنات السوداء جانباً ، داعياً أن يكون رد الفعل الاجتماعى بالنسبة للصدمة الإلكترونية المستقبلة يسيرا ، ويسهل إيجاد حل له .